

تقرير

خليك حرب

Khalilharb66@gmail.com

بداية نفق المساومات الطويل، وأنتلافاته
أسرار انتخابات العراق لم تكشف فصولها

شرعت كل الابواب السياسية في العراق امام مختلف سيناريوهات ما بعد الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد في 10 تشرين الاول 2021، والتي كانت مثابة زلزال متوسط القوة، يغير في المشهد السياسي ولكنه لا يطيقه بالكامل. خلق وضعاً دقيقاً من شأن اي حساب خاطئ ان يدفع بالبلاد الى مجهول

بسبب شدة التنوع السياسي والمذهبي والعراقي في العراق، وانتظام العديد من القوى السياسية القائمة في ما بعد العام 2003، وفق هذه المنظومة، فان الانتخابات خرجت، كما سابقتها في العام 2018، باوزان شعبية وحزبية غير حاسمة لاي قوة بعينها، وهو ما يبقي الشهية مفتوحة دائماً امام لعبة المساومات والتقسام المتنوعة بين مختلف القوى. مع ذلك، فان النتائج المفاجئة نسبياً التي اظهرتها صناديق الاقتراع، تحمل دلالات لا يمكن السياسيين العراقيين تجاهلها، سواء في مرحلة التفاوض والمساومات من

اجل تركيب الهيكل الجديد للحكم، او في مرحلة ما بعد ذلك وصولاً الى انتخابات العام 2025. صحيح ان "تحالف سائرون" الذي يتزعه السيد مقتدى الصدر خرج بالمرتبة الاولى، وهو ما كان مرجحاً من جانب العديد من المراقبين، الا ان احتلاله الصدارة (73 مقعداً بينما كان يحتل 54 مقعداً في السابق) بهذا الفارق الشاسع عن الكتلة الثانية في البرلمان (تحالف تقدم الذي يمثل التكتل السني بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي ونال 41 مقعداً) لم يكن متوقعاً نهائياً. كما لم يكن متوقعاً

ان يتسيد مقتدى الصدر الساحة الشيعية بهذا القدر من الفارق بينه وبين اقرب منافسيه على هذه الساحة، وهو الموقع الذي انتزعه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بشكل مفاجئ بحصوله على 34 مقعداً معززا حضوره الشعبي برغم خروجه من رئاسة الحكومة منذ سبعة اعوام. ولم يكن اقل مفاجئة ذلك الذي جرى مع "تحالف الفتح" الذي تراجع من احتلاله المركز الثاني في العام 2018 بحصولها وقتها على 48 مقعداً، لينال الان 14 مقعداً فقط برغم انه دفع بـ61 مرشحاً لخوض المعركة الانتخابية، فيما شكل انتكاسة سياسية كبيرة لهذا التحالف المؤلف من فصائل وقوى الحشد الشعبي.

تطوران لافتان سجلتهما انتخابات العاشر من تشرين الاول الماضي، هما اولا نسبة الاقبال الادنى في تاريخ العملية الديمقراطية في العراق منذ العام 2003، اذ وصلت الى 41% فقط، برغم ان الحكومة والقادة السياسيين والمرجعيات الدينية الكبرى، كلها نادى بـ23 مليون عراقي ممن يحق لهم التصويت، من اجل المشاركة بفعالية في الانتخابات، وهو ما لم يتحقق بدرجة مرضية، ما يعكس احساساً عاماً بفقدان الامل من امكانية التغيير السياسي، ونقل العراق الى مكانة افضل، من خلال صناديق الاقتراع. وهذا بالتأكيد مؤشر خطر لا يمكن تجاهله.

وهذه هي بالتالي اكثر الرسائل قوة فيما بعد انتهاء العملية الانتخابية، اذ ان اقبال نحو 10 ملايين ناخب فقط من اصل 23



عامل يعد احد الملصقات الانتخابية.

التحكم في مسارات البلد وخياراته. بل ان الايام التي تلت صدور النتائج الاولى، تحدثت عن تشتت صفوف "التشريبيين" والمستقلين، وعدم قدرتهم حتى الان على تشكيل تحالف جامع لصفوفهم المشرذمة على ما يبدو. ومما يزيد من تشردهم على ما يبدو محاولات يبدو انها تجري من اجل ضمهم، او استقطاب بعضهم، الى داخل الكتل والتحالفات "التقليدية" السائدة، في مقابل مغريات المحاصصة والتقسام التي تتقنها لعبة الاحزاب والتيارات القوية. ولا بد من الاشارة الى ان هذه الانتخابات، جرت بدعوة من رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي الذي تعهد بالاستجابة لصرحات

مليوناً المؤهلين، له دلالات ومفارقة لا يمكن تجاهلها، حيث ان العراق يعاني من سلسلة مستعصية من الازمات السياسية والاقتصادية - المعيشية التي كان يفترض ان تخرج الناخبين من منازلهم بكثافة سعياً وراء فكرة التغيير ولو من باب المحاولة.

وبرغم التقديرات الاولى، غير النهائية، التي تحدثت عن نيل "المستقلين" وممثلي الحراك التشريعي الذي يمثل متظاهري 2019، نحو 40 مقعداً في مختلف دوائر العراق، الا ان ذلك لم يبدد الفكرة القائلة بان "القوى السياسية التقليدية" ما زالت هي المهيمن الرئيسي على المشهد السياسي في العراق. وهي التي لها اليد الطولى في

رهانات

يقول مؤيدون لقيام ائتلاف بين مقتدى الصدر ومحمد الحلبوسي ومسعود بارزاني، يساهم في اعادة مصطفى الكاظمي الى رئاسة الحكومة مجدداً، ان مثل هذا التوجه سيساهم في تعزيز سياسة الانفتاح العربية التي قام بها الكاظمي، ومحاولة ابعاد الساحة العراقية عن التجاذبات الاميركية - الايرانية، وبالتالي تقوية مناخ استقرار يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات العربية - وغيرها - الى الاقتصاد العراقي.

المشاركين في تظاهرات 2019، والذين نادوا بضرورة تغيير الطبقة السياسية ومعالجة قضايا البطالة والفساد وتردي الخدمات الحكومية، ولكن برغم فتح صناديق الاقتراع امامهم، فان نسبة الاقبال كانت مخيبة عموماً.

اما المؤشر الثاني الذي صدم العديد من العراقيين والمراقبين، فقد تمثل في تخبط عملية اعلان نتائج الاقتراع، وتأرجح الارقام، وتعديل المفوضية المستقلة للانتخابات لارقامها بسبب تعطل نظام التوصيت الالكتروني الذي يعتمد على البصمة البيومترية، والذي كان يفترض ان يصدر نتائج التصويت بدقة بمجرد انتهاء اليوم الانتخابي، وهو ما لم يحصل. بل ان هذا التخبط، فتح الباب امام الكثير من التشكيك والتساؤلات عما جرى، من دون اجوبة واضحة حتى الان تطمئن الناخبين والقوى السياسية المتنافسة، حول ما جرى.

بل ان هذا الارتباك ان صح التعبير، عزز المجال امام اطلاق التكهانات والشكوك في نزاهة العملية الانتخابية وعملية احتساب الاصوات، وخاصة امام القوى الخاسرة، او تلك التي فقدت الكثير من حضورها البرلماني، والتي طالبت، مثلما فعل "تحالف الفتح" بزعامة هادي العامري، وغيره من تحالفات تمثل شخصيات مثل عمار الحكيم وحيدر العبادي، للمطالبة باعادة احصاء اصوات الناخبين. وهناك بالفعل، نحو 1400 طعن تم تقديمه قبل انتهاء المهلة القانونية، كما ان العديد من التجمعات الاعتراضية احتشدت ولو بأعداد متواضعة نسبياً، في عدة مدن في العراق بما في ذلك العاصمة بغداد، استنكاراً لما يرونها وضعا مريباً، وباحسن الاحوال غير مفهوم، انتجه النظام الالكتروني المعتمد والذي انفقت الدولة لشرائه ملايين الدولارات.

وسيتحتم على اللاعبين الكبار بذل المزيد من الجهود واستخدام حنكتهم السياسية، من اجل احتواء هذه الانتكاسة التي الملت باللعبة الديمقراطية، التي قد <



مصطفى الكاظمي يدي بصوته.

النهائية للطعون، والتلويح بمقاطعة العملية السياسية برمتها، املا في انتزاع اعتراف معزز بمكاسبهم. اذن هناك احتمال بأن تتمكن مجموعة من القوى المتنوعة سياسيا وعرقيا، من تشكيل ائتلاف يكون بديلا من خيار مقتدى الصدر. لكن من الممكن ايضا ان يفتح المشهد على ائتلاف اوسع يجمع الصدرين مع "الحشديين" والحلبوسيين والاكرد، لتتشكل بالتالي حكومة وحدة وطنية موسعة واكثر رسوخا.

وقد يكون هذا الخيار مرجحا عند الإيرانيين والأميركيين على السواء، إذ لا يبدو الباب مشرع امام واشنطن لاطهار رغبتها في اقضاء "حلفاء ايران" بالكامل من المشهد. وستحاول الائتفاء بالاستمتاع بفكرة ان اذية لحقت بهم معنويا وما اذا كان بإمكانها ان تستغلها في صراعها القائم - او مفاوضاتها - مع طهران.

وبالنظر الى ان هناك تقديرات شائعة بأن للسعوديين والاماراتيين دخولا قويا على "الساحة السننية" في مواجهة الدور القطري - التركي، فانه سيكون من المهم ايضا مراقبة ما اذا كان الحلبيوسي، الذي اكد نفسه "الزعيم الاول" للسنة، سيحاول هو الآخر اقضاء منافسه السنني الاخر خميس الخنجر (12 مقعدا) وهو المقرب من الاتراك والقطريين، ام سيذهب معه مؤتلفا الى بغداد لانتزاع مكاسب اكبر من اجل السنة بتحالفه مع الصدرين (او غيرهم)، بينما من غير المستبعد ان يسعى الخنجر الى الذهاب نحو ضفة نوري المالكي وحلفائه اذا وثق بقدرتهم على ملئمة صفوفهم، ونال مكاسب افضل في ليالي التفاوض وكواليسها. الامر ذاته يسري على "الشارع الكردي" حيث تجري محاولات بين حزب بارزاني (33 مقعدا) وبين منافسه التقليدي الاتحاد الوطني الكردستاني (17 مقعدا)، لتحديد ما اذا كان الاكرد سيتوجهون الى بغداد بوفد تفاوضي ومطلبي موحد، ام سيذهب "الاحباب كل في طريق".



متظاهرون في بغداد.

بالارقام

عدد الناخبين في الاجمال 25 مليون عراقي، لكن من كان في امكانهم التصويت هم من استحصلوا على البطاقة البايومترية، وهم 23 مليون ناخب. لكن من ادلوا باصواتهم بلغوا نحو 9 ملايين ناخب، بنسبة 41% مقارنة بـ 44% سجلت في انتخابات العام 2018. وكان هناك 8273 صندوق اقتراع. ووفق القانون الانتخابي المطبق، فقد قسم العراق الى 83 دائرة انتخابية، وجرى الاقتراع وفق نظام التصويت لمرشح واحد، وهو - بالاضافة الى اسباب اخرى - ساعد المرشحين المستقلين على كسر هيمنة الاحزاب ولو بشكل محدود. كل دائرة تنتخب بين 3 الى 5 نواب بحسب عدد سكانها. تنافس المرشحون الـ 3240 على 329 مقعدا برلمانيا، خصص 25% منها للنساء، وكان هناك 9 مقاعد مخصصة للاقليات من مسيحيين وصابئة وشبك وايزيديين واكراد فيليين. وخاضت المعركة الانتخابية نحو 950 سيدة.

ما يهدد لهم الطريق "دستوريا" لترشيح شخصية شيعية فيما بينهم لتولي تشكيل الحكومة الجديدة، وشخصية اخرى لرئاسة الجمهورية، والحلبوسيين نفسه لرئاسة البرلمان.

لكن في المقابل، لم يعد سرا ان نوري المالكي (34 مقعدا) يسعى الى رئاسة ثالثة للحكومة، ولهذا فان مقره شهد لقاء للساخطين والخاسرين مع صدور النتائج الاولى للاعلان عن رفضها. ثم عقد لقاء اخر في 24 تشرين الاول الماضي، ضم جميع القوى الفائزة في الانتخابات، من السنة والشيعية والاكرد، باستثناء التيار الصدري، وهو ما يمثل رسالة ضمنية ولكن واضحة موجهة الى مقتدى الصدر، بان هناك خيارات اخرى بديلة من تحالفه الثلاثي المقترح.

كما عقد في منزل هادي العامري (زعيم تحالف الفتح الممثل لفصائل في الحشد الشعبي) لقاء اخر ضم الى جانب المالكي والعامري، حيدر العبادي وعمار الحكيم (تيار الحكمة) وفالح الفياض (رئيس هيئة الحشد) وهمام حمودي (المجلس الاعلى)، والذي من بين خياراتهم انتظار النتائج



عراقية شاركت في التصويت.

المشروع، في ان يكونوا بمثابة "بيضة القبان" التي ستحسم ليالي المساومات السياسية الطويلة في بغداد. وما ساد في الفترة الاخيرة ان الائتلاف الاكثر ترجيحا سيكون بين الصدرين وتحالف الحلبيوسي والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني (33 مقعدا)، وهو

شريك اساسي في هياكل السلطة منذ 20 سنة، يدرك ان اي سيناريو تفاهم سياسي في هذه المرحلة، يقتضي التصرف بكثير من الحكمة، حرصا على استقرار العملية السياسية في السنوات الاربع المقبلة، من دون ان يعني ذلك ان الصدرين سيحاولون ممارسة ما يرونه حقهم

تدفع البلاد الى نفق مجهول والتي بالتأكيد، ستساهم في تأخير بلورة مرحلة ما بعد انتهاء العملية الانتخابية وصياغة الحكومة المقبلة.

وبرغم ذلك، من غير المتوقع ان تطيح نتائج الطعون، ثم بالتالي صدور النتائج النهائية والرسمية، احجام القوى واوزانها البرلمانية التي ظهرت حتى الان.

ولهذا، فان الانظار منصبه الان على مسارات التفاوض والمساومات الممكنة، من خارج المقولة المروج لها اعلاميا، منذ لحظة اغلاق صناديق الاقتراع، بأن "حلفاء ايران" هزموا شعبيا وسياسيا، وان مقتضيات اللعبة السياسية العراقية الجديدة يجب ان تبنى على ذلك، بما يعنيه ذلك من تعديل في موازين القوى داخليا واقليميا.

وفي حين ترجح العديد من التقديرات ان تتواصل المساومات بين القوى الراحبة والخاسرة لاسباب عدة، او ربما لشهور، الى حين تشكل الائتلافات البرلمانية وتبلور القوى الاساسية التي ستعاون من اجل تسمية رؤساء الحكومة والجمهورية والبرلمان، فان سيناريوهات الوصول الى تلك المرحلة متعددة ومتشابكة.

وليس دقيقا القول بان مقتدى الصدر، باعتباره متصدر الفائزين، يحمل مشروعا معاديا لايران والقوى العراقية المقربة منها. ومثلما احسن الصدريون الاستفادة من تقسيمات الدوائر الانتخابية الجديدة، ودفع كتلة ناخبهم الصلبة لانزال اصواتهم لصالح مرشحهم وترجيح كفتهم، فقد لعبوا بنجاح على ما يبدو على تعزيز صورتهم كقوة عراقية "متوازنة" في موقفها المعارض للتدخل الخارجي في العراق سواء اتى ذلك من جانب الاميركيين او من الايرانيين.

لكن ذلك لا يعني ان الصدرين سيعمدون الى محاولة التصرف بنهج اقصائي ضد خصومهم السياسيين في الساحة السياسية، اقله، ان مقتدى الصدر، وهو



ملصق دعائي للسيد مقتدى الصدر.